بلاغ تضامني مع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

تابعت المنظمة المغربية لحقوق الإنسان القرار الصادر عن السلطات التونسية القاضي بتجميد نشاط الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات لمدة شهر، لأسباب اعتبرتها الجمعية نفسها واهية ومفبركة، لا تستند إلى أي مبررات قانونية جدية تبرر اتخاذ هذا القرار الإداري التعسفي.

وإذ تتابع المنظمة بقلق بالغ هذا التطور الذي يعكس تدهور وضعية حقوق الإنسان في تونس بشكل عام، والتضييق المتزايد على الجمعيات الحقوقية الجادة، على رأسها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، فإنها تعبر عن تضامنها الكامل معها في مواجهة هذه المضايقات التي تهدف إلى تقويض دورها الريادي في الدفاع عن حقوق النساء وتعزيز قيم الديمقراطية والمساواة.

ومن منطلق كون المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تعتبر الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات صوتًا حقوقيًا ونضاليًا بارزًا في المنطقة المغاربية، ساهمت لعقود في ترسيخ مبادئ العدالة الاجتماعية، ومناهضة العنف ضد النساء، والدفاع عن الحريات الفردية والجماعية، ضمن رؤية حقوقية متقدمة وشاملة.

فإنها تؤكد على أن أي استهداف لها أو محاولة تقييد نشاطها الحقوقي هو استهداف لكل الحركات الحقوقية بشكل عام والنسائية بشكل خاص، ليس فقط في تونس، بل في المنطقة المغاربية بأكملها، ويشكل بذلك تهديدًا خطيرًا للمكتسبات الديمقراطية التي تحققت بفضل نضالات المجتمع المدني التونسي على مدى عقود .

إن هذا القرار الصادر عن السلطات التونسية يتعارض بشكل واضح مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لا سيما المادة 22 التي تنص على أن "لكل فرد الحق في حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين"، ولا يجوز فرض أي قيود على هذا الحق إلا إذا كانت منصوصًا عليها في القانون وتشكل ضرورة في مجتمع ديمقراطي.

كما يتناقض مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي تؤكد على ضرورة تمكين النساء من المشاركة في الحياة العامة والمدنية دون عوائق أو تمييز.

ويمس بشكل صريح ما نصت عليها المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

إن التضييق على الجمعيات المدنية الحقوقية كالجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات التي تُعبر عن مواقف نقدية مدافعة عن الحقوق، يُعد انتهاكًا مباشرًا لحقوق الإنسان.

وعليه، فإننا نعلن عن ما يلي:

- نعلن عن دعمنا وتضامننا الكامل واللامشروط مع الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ضد كل أشكال التضييق التي تتعرض لها، ونطالب السلطات التونسية بالتراجع الفوري عن كل القرارات الغير القانونية التي تهدف إلى التضييق على العمل الحقوقي والمدني في تونس.
- دعوتنا السلطات التونسية إلى احترام حرية التنظيم والتعبير، وضمان بيئة آمنة لعمل الجمعيات الحقوقية المستقلة، على رأسها الجمعية التونسية للنساء الديموقراطيات، وإلى احترام حرية التعبير والتنظيم وضمان ممارسة هذا الحقوق دون قيود.
- نؤكد أن التضامن المغاربي بين منظمات حقوق الإنسان بات ضرورة ملحة لمواجهة التراجعات الحقوقية التي تشهدها بعض البلدان في المنطقة المغاربية.
- ندعو الحركة الحقوقية المغاربية إلى تفعيل آليات التضامن المغاربي بما يضمن تحصين المكتسبات الحقوقية والتصدي لأي تراجعات محتملة.

عن المكتب التنفيذي